المواطنين الفلسطينيين الى لبنان في مطلع آب (أغسطس) ١٩٨٨، واعادة اعتقال مدير جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، الذي وقّع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١، أمراً بوضعه قيد التوقيف لمدة ستة شهور. كما أمر رابين بالعقوبة عينها بحق رئيس رابطة التجار في القدس الشرقية، مصطفى توفيق أبو زهرة. وكان وزير الدفاع فرض الاعتقال الاداري على رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية في القدس بدءاً من ١٩٨٨/٧/٢ وحتى تاريخ ١٩٨٨/١٠/١٢. ويذكر انه في يوم اعتقال الحسيني، أمر قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، عميرام متسناع، بغلق جمعية الدراسات العربية، التي يرأسها الحسيني، مدة عام كامل، بحجة استخدام الجمعية نقطة التقاء لمنظمي حركة الانتفاضة في الاراضي المحتلة، والعثور على نسخ مطبوعة من نداءات القيادة الموحدة للانتفاضة، علماً بأن مركز الدراسات يقوم بأعمال التوثيق، واحتفاظه بمثل هذه البيانات كوثائق لم يكن خارج المألوف على الاطلاق. ويشار، أيضاً، هنا، الى ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي كانت اطلقت سراح الحسيني بتاريخ ١٩٨٨/٦/٩، بعد أن أمضى ستة شهور رهن الاحتجاز الاداري، وسبقت ذلك فترتا احتجاز اداري، أيضاً، مماثلتان (**المصدر نفسه**).

على صعيد عمليات الابعاد، أمرت سلطات الاحتلال بابعاد عشرة مواطنين من الارض المحتلة بتهمة التحريض ومواصلة النشاط المعادي لاسرائيل. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان اوامر الابعاد أُصدرت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٨، وان من بين المبعدين العشرة ستة من سكان الضفة، وهم: الصحفي سمير صبيحات (٣٠ عاماً)، من بلدة رمانة، جنين؛ والصحفي لؤي عبده، من نابلس؛ والنقابي محمد اللبدي، من أبو ديس؛ والنقابي محمود زيادة، من الخليل؛ وجمال دياب أبو لطيفة، من مخيم قلنديا؛ ومرسي أبو غويلة، من قلنديا أيضاً. أما الاربعة الباقون، فهم من قطاع غزة، وهم: محمد عبدالله جبري، من غزة؛ وأحمد مصطفى أبو معيلق، من غزة؛ ويسري درويش الحمص، من رفح؛ ود. فتحي الشقاقي، من رفح. وذكر الناطق العسكري الاسرائيلي، في معرض تفسيره لاتخاذ السلطات قرار الابعاد، ان جميع الذين أُصدرت ضدهم الاوامر قاموا بنشاطات معيّنة لصالح منظمات فلسطينية مختلفة؛ وكان لهم دور مركزي في تنظيم، وتنفيذ، أحداث وقعت في المناطق المحتلة في الشهور الاخيرة؛ كذلك أمضى جميعهم فترات عدة في السجون لقيامهم بأعمال ضد اسرائيل، وتمّ الافراج عنهم، غير انهم واصلوا نشاطاتهم بعد ذلك (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٨/٧/١٠).

الى ذلك، أكد عضو الكنيست الاسرائيلي، دادي تسوكر (راتس)، في رسالة بعث بها الى رئيسة مجلس «نعمات» ان الاحتلال اتخذ اجراءات بحق عدد من النساء اللواتي تعرضن للاعتقال الاداري. وأوضح تسوكر ان ثماني نساء يرزحن في السجون الاسرائيلية لفترات طويلة. وأشار الى حوادث الاعتقال الاداري للنساء التالية اسماؤهن: مريم موسى اسماعيل (٣٠ سنة)، من بلدة الخضر، اعتقلت بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٧، وفرضت عليها أوامر الاعتقال الاداري لمدة ستة شهور بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٧، واعتقلت في معتقل القدس وفي سجن أبو كبير؛ وحسنية عبدالقادر (٣٢ سنة)، من مخيم بلاطة، اعتقلت في ١٩٨٨/٣/١٨ في أبو كبير؛ ورنا فينان (٢٣ سنة)، طالبة في جامعة بير زيت، اعتقلت بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢ في سجن الجلمة ولم يعلم ذووها بمكان اعتقالها الاّ بعد شهر على ذلك؛ ووداد محمد دهامن (٣٩ سنة)، من مخيم الشاطىء، وأم لسبعة أولاد، أعتقلت في ١٩٨٨/٥/٨ في نفي ترتسا؛ ولبنى عليان (٢٥ سنة)، من مخيم الشاطىء، متزوجة، اعتقلت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨، وتعمل معلمة؛ وكريمة اشرافي (٣٠ سنة)، من مخيم الشاطىء، اعتقلت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨؛ وتهاني سليمان أبو دقة (٢٨ سنة)، من عبسان، شرق خان يونس، وهي أم لثلاثة أطفال، اعتقلت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨، وكانت حاملاً، فأُجهضت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٧/٣).

ربعي المدهون